

الجهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التـعليـم العالـي والبحـث العلمـي
جامعة فرحات عباس- سطيف
كـلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير





مخبر الشراكة والاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفضاء الأورومغاربي

50

الملتقى العلمي الدولي
حـــول



أيــام 20-21 أكتوبر 2009

عنوان المداخلة

اقتصاد المشاركة آلية لحماية الاقتصاد الوطني من الأزمة المالية

من إعداد الباحث

الاسم واللقب: خبابه عبدالله

الرتبة: أستاذ محاضر –أ-

الوظيفة ;أستاذ محاضر

المؤسسة : كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية – جامعة المسيلة..

العنوان : حي موقريان برج الغدير ولاية برج بوعريريج34004– الجزائر

الهاتف: 05.52.98.61.39 -الفاكس: 035.55.73.42

البريد الكتروني:.khababa_ab @yahoo.fr

Khababa- abd@maktoob.com

اقتصاد المشاركة آلية لحماية الاقتصاد الوطني من الأزمة المالية

ملخص :لقد كان للأزمات المالية المختلفة وقع و أثر كبيرين على اقتصاديات البلدان وخاصة أزمتي 1929 و2008، إذ أنها غالبا ما سببت تدهورا حادا في الأسواق المالية، نظرا لفشل الأنظمة المصرفية المحلية في أداء مهامها الرئيسية و الذي ينعكس في تدهور كبير في قيمة العملة و في أسعار الأسهم. وبالتالي التأثير السلبي على قطاعات الإنتاج والعمالة، وما ينتج عنه من إعادة توزيع للدخول و الثروات فيما بين الأسواق المالية الدولية ككل. فمن خلال هذه الورقة البحثية سنحاول الإجابة على التساؤل الآتي :

إلى أي مدى يمكن الاعتماد على اقتصاد المشاركة كبديل لحماية الاقتصاد الوطني من الأزمات؟

1–أهمية الدراسة وطرح الإشكالية : لقد كان للأزمات المالية المختلفة وقع و أثر كبيرين على اقتصاديات البلدان وخاصة أزمتي 1929 و2008، إذ أنها غالبا ما سببت تدهورا حادا في الأسواق المالية، نظرا لفشل الأنظمة المصرفية المحلية في أداء مهامها الرئيسية و الذي ينعكس في تدهور كبير في قيمة العملة و في أسعار الأسهم. وبالتالي التأثير السلبي على قطاعات الإنتاج والعمالة، وما ينتج عنه من إعادة توزيع للدخول و الثروات فيما بين الأسواق المالية الدولية ككل. فمن خلال هذه الورقة البحثية سنحاول الإجابة على التساؤل التالي :

إلى أي مدى يمكن الاعتماد على اقتصاد المشاركة كبديل لحماية الاقتصاد الوطني من الأزمات؟

2– الهدف من الدراسة : نسعى من خلال هذه الدراسة لتحقيق جملة من الأهداف نوجزها فيما يلي :

1–التعرف على الأزمة المالية العالمية وانعكاساتها على مختلف المؤشرات الاقتصادية

2–أسباب الأزمة المالية العالمية .

3 –الحلول المقترحة للتخفيف من حدة ألازمة .

4– بيان بالدراسة والتحليل لاقتصاد المشاركة:كأداة لحل الأزمة المالية العالمية.

3–حدود الدراسة: تقتصر دراستنا في حدين أساسيين :

الحد الزمني : حيث نحدد فترة الدراسة في النصف الأخير من القرن العشرين والعقد ألأول من القرن الواحد والعشرين.

الحد المكاني : من خلال دراسة الاقتصاديات النامية والتي أخذت بنظام المشاركة فقط

4– منهجية الدراسة: نستعين بمنهجين اثنين هما :

المنهج الوصفي التحليلي : من خلال إعطاء مفهوم شامل لكل من الأزمة المالية واقتصاد المشاركة

منهج دراسة حالة : من خلال إسقاط الدراسة العلمية على بعض الاقتصاديات المتقدمة والنامية.

5–خطة الدراسة. قسمت الدراسة إلى :

أولا–الأزمة المالية مفهومها وآثارها:

تمهيد :مع منتصف القرن التاسع عشر شهد الاقتصاد الرأسمالي عدة "انهيارات" مالية ، على سبيل المثال انجلترا – باعتبارها في تلك الفترة المركز المالي الأساسي للعالم، ولكن التاريخ الحديث لم يعد يتذكر هذه ثم حدثت أزمات مالية حادة فى أوربا مع بداية القرن العشرين ترتبــت عليهــا الحــرب العالمية الأولى.. ثم انتقلت الأزمة إلى الشاطئ الآخر من الاطلسى (الولايات المتحدة الأمريكية) حيث وقع الانهيار المالي الذي خلف الركود الكبير بين سنوات 1929 – 1933 واستمر تأثيره عشرة أعوام بعد ذلك.

وفى ستينات القرن الماضي وقعت عدة أزمات منها أزمة الديون البولندية ثم أزمات متعددة ومتشابهة في المكسيك و الأرجنتين وكندا.. ثم انهيار بورصة لندن في أكتوبر 1987.. والأزمة الأسيوية التـــى عصفت ببلدان شرق آسيا فى النصف الثاني من التسعينات القرن العشرين وحدث بسببها انهيـــارات

كثيرة فى تايلندا واليابان وكوريا وماليزيا واندونيسيا. وآخر الانهيارات الكبرى ما حدث بعد 11 سبتمبر الشهير فى أمريكا.
في كل هذه الانهيارات كانت المسببات تختلف ظاهرياً.. أى السبب الذي يفجر الأزمة كان مختلفاً.. ولكنها كانت تشترك فى ظاهرة أساسية تنتهي إليها ومن ثم يبدأ منها الانهيار.. وهى بروز دين كبير يفوق طاقة الاقتصاد . وتتشابه أيضاً فى النتائج التي تتبع ذلك وهو ترسب ركود اقتصادي ينتج عنه هبوط فى الإنتاج ثم بطالة كبيرة وقد اعتبرت البطالة أخطر هذه المشاكل.
ولهذا كان أهم المترتبات الفكرية لهذه الانهيارات الاقتصادية هو المحاولة الجادة من قبل المفكر الاقتصادي البريطاني جون مينيارد كينز لمنع النتيجة النهائية وهى البطالة عن طريق تدخل الدولة ، تدخلاً واسعاً لخلق طلب تنتج عنه عمالة تامة نتج عن هذا المجهود النظري الكبير لإصلاح حال الرأسمالية، ظهور نظام عالمي جديد بعد الحرب العالمية الثانية هو ما يعرف بنظام Britton Woods الذى نتج عنه ظهور مؤسسات مالية تسير الاقتصاد العالمي (صندوق النقد الدولى – البنك العالمي – الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية) ،هدفهم منع الاختلالات المالية القصيرة بين الدول والناتجة عن تقلبات سعر تبادل أو صرف العملات والتي تؤثر سلباً فى دول أخرى) والبنك الدولي الذى يتدخل مباشرة نيابة عن "حكومة العالم الجديد" بتقديم موارد مالية لخلق تنمية وإنشاء مشاريع ينعكس أثرها على سوق العمل ويساعد بهذا على خلق العمالة
وأردف نظام بريتون وودز لاحقاً بمنظمة التجارة العالمية لمعالجة اختلال عالمي جديد وهو ميلان شروط التجارة لصالح طرف معين (الطرف الأغنى) وظهور نتائج ذلك فى دين (مرة أخرى دين!) العالم الثالث فى السبعينات والذي سعت حكومة العالم لسد ثغرته بزيادة العون فى عقد التنمية الفاشل.
وجاءت المحاولة الثانية الجادة لإصلاح فجوات النظام الاقتصادي العالمي بالسعي– عن طريق بازل 1 وبازل 2 لتقوية النظام المالي (المصرفي) العالمي بالتركيز على زيادة ملاءة رؤوس أموال المصارف ولكنها نسيت أمر السيولة اللازمة لهذه المصارف لأنها كانت تعتمد على الاستدانة من بعضها وكان يبدو ظاهرياً أنها لا تواجه مشكلة فى هذا الصدد حتى ظهرت المشكلة الحالية وتنبه القائمون على هذه الفجوة وأجلوا معالجتها لحين.. ولكنهم سدوا الفجوة مؤقتاً بتقديم السيولة من الدولة وليس من سوق ما بين المصارف([1]).

1– **مفهوم الأزمة :** يمكن إعطاء تعريف مبسط للأزمة :

الأزمة بصورة عامة تشير إلى موقف تتضارب فيه العوامل ، ويؤدي فيه التغير في الأسباب إلى تغير مفاجئ وحاد في النتائج ، وبمعنى آخر فإن الأزمة هي نتاج مجموعة من العوامل المتتابعة والمتراكمة تغذي كل منها الأخرى إلى أن تصل إلى حالة الانفجار([2]).

❋–الأزمة المالية يمكن تعريفها على أنها تلك التذبذبات التي تؤثر كليا أو جزئيا على مجمل المتغيرات المالية ، حجم الإصدار، أسعار الأسهم و السندات، و كذلك اعتمادا الودائع المصرفية، وسعر الصرف.[(3)]

إذا فالأزمة المالية هي "انهيار مفاجئ في سوق الأسهم، أو في عملة دولة ما، أو في سوق العقارات، أو مجموعة من المؤسسات المالية، لتمتد بعد ذلك إلى باقي الاقتصاد، ويحدث مثل هذا الانهيار المفاجئ في أسعار الأصول نتيجة المضاربة كما تسمى أحيانًا هي بيع وشراء كميات ضخمة من نوع أو أكثر من الأصول المالية أو المادية كالأسهم أوالمنازل بأسعار تفوق أسعارها الحقيقية "([4]).

و عادة ما تحدث الأزمات المالية بصورة مفاجئة نتيجة لأزمة ثقة في النظام المالي مسببها الرئيسي تدفق رؤوس أموال ضخمة للداخل يرافقها توسع مفرط و سريع في الإقراض دون التأكد من

الملاءة الائتمانية للمقترضين، وعندها يحدث انخفاض في قيمة العملة، مؤديا إلى حدوث موجات من التدفقات الرأسمالية إلى الخارج.

2- تأثيرات الأزمة المالية لسنة 2008:

1-تداعيات الأزمة على الاقتصاد العالمي : تبرز تداعيات الأزمة المالية العالمية في مجموعة من المؤشرات الخطيرة التي تهدد الاقتصاد الأمريكي والعالمي ويمكن إيجازها ضمن النقاط التالية([5]):

a-إفلاس متواصل لكثير من البنوك، والمؤسسات العقارية، وشركات التأمين، وقد بلغ عدد البنوك المنتهية 11 بنك، من بينها" بنك إندي ماك "الذي يستحوذ 32 مليار دولار من الأصول، وودائع بقيمة 19مليار دولار، ومن المتوقع مع منتصف عام 2009 غلق ما يقرب 110 بنك تقدر قيمة أصولها بحوالي 850 مليار دولار.

b-تدهور حاد في نشاط الأسواق المالية العالمية جراء تأثره بالقطاع المصرفي والمالي، وهو ما يفسر تقلب مستوى التداولات ترتب عنها اضطراباً وخللاً في مؤشرات البورصة بتراجع القيمة السوقية ل 8 مؤسسات مالية عالمية بحوالي 574 مليار دولار خلال العام.

c-ارتفاع نسبة الديون العقارية على نحو 6.6 تريليون دولار، بلغت ديون الشركات نسبة 18.4 تريليون دولار وبذلك فإن المجموع الكلي للديون يعادل 39 تريليون دولار.

d-أضعاف الناتج المحلي الإجمالي، كما بلغت نسبة البطالة5% ، ومعدل التضخم4 % .

e-تراجع كبير في نسب نمو الدول الصناعية من % 1,4 سنة 2008 إلى حدود % 0,3 سنة 2009 مع توقع تقرير منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية أن تصل نسب النمو عام 2009 في الولايات المتحدة إلى% 0,9 ، مقابل % 0,1 لليابان، و % 0,5 لأوروبا.

f-تراجع أسعار النفط بدول منظمة الدول المصدرة للبترول"أوبك "إلى ما دون 55 دولار للبرميل .

g-إعلان رسمي بدخول إيطاليا وألمانيا كأول وثالث اقتصاد أوروبي في مرحلة ركود إقتصادي.

h-التعثر والتوقف والتصفية وإفلاس العديد من البنوك.

I-انخفاض حاد في مبيعات السيارات وعلى رأسها أكبر المجموعات الأمريكية"فورد"،" جنرال موتورز "هذه الأخيرة التي هي على وشك الإفلاس وهو ما يهدد بمليوني عامل.

- 2-بعض المؤسسات المتضررة من الأزمة العالمية :

في ما يلي لائحة بأسماء مصارف و المؤسسات المالية و شركات التأمين المتضررة منذ بداية الأزمة المالية أعدتها وكالة الصحافة الفرنسية ([6]):

- (البنك البريطاني "نورذرن روك" أول مصرف للتسليف العقاري في بريطانيا تؤممه الحكومة البريطانية في 17 فبراير2008)
- (بنك الأعمال الأمريكي "بير ستيرنز " الذي يعاني من نقص السيولة : إشتراه بنك "جي بي مور غان تشيز " في 16 مارس2008 بمساعدة السلطات الفدرالية
- (البنك البريطاني "اليانس أند لايسستر " أعلن 14 يوليو (تموز) أن البنك "سانتاندر" الاسباني يشتريه بقيمة 1.33 مليار جنيه (1.66 مليار يورو) فقط مع زيادة رأسماله بواقع مليار جنيه

(وضعت وزارة الخزانة الأمريكية " فاني ماك " و " فريدي ماك " و هما هيئتان لإعادة التمويل التسليفات العقارية تحت وصاية الدولة في السابع من سبتمبر).

- (بنك الأعمال الأمريكي " ليمان براذرز" وضع في 15 سبتمبر تحت حماية قانون الإفلاس قبل تصفيته و إشترى البنك البريطاني "بار كليز " نشاطاته الأمريكية في حين اشترى البنك الياباني " نومورا هولدينغ " النشاطات في أوروبا و آسيا و الشرق الأوسط .
- (البنك أوف أمريكا) اشترى بنك الأعمال الأمريكي " ميريل لينش " في 15 سبنمبر 2008
- (تأميم المجموعة الأمريكية العملاقة في مجال التأمين "اية آي جي " في 16 سبتمبر 2008 لتفادي إفلاسها .
- (إشترى البنك " لويد تي أس بي " منافسة البريطاني "أتش بي أو أس " رابع بنك في بريطانيا من حيث الرسملة في 15 سبتمبر 2008
- (بنكا الأعمال المستقلان " غولدمان ساكس " و " مور غان ستانلي " إضطرا في 21 سبتمبر إلى التحول إلى مجموعتين مصرفيتين قابضتين يحصل " غولدمان ساكس "على تمويل بقيمة خمسة مليار دير وارن بوفيت و " مورغان ستانلي " يفتح رأسماله أمام البنك الياباني " ميتسوبيشي يو أف جي " .
- (المجموعة الأمريكية " واشنطن ميوتشوال " سادس بنك أميركي من حيث الأصول أعلنت إفلاسها في 25 سبتمبر أغلقتها السلطات الأمريكية و نظمت التحويل الفوري لودائعها إلى منافسها " جي بي مور غان تشيز" مقابل 1.9 مليار دولار.
- (انهارت المجموعة المصرفية و التأمين البلجيكية الهولندية " فورتيس " مقابل حصص في رأسمال المؤسسة .
- (تم تأميم البنك البريطاني " برادفورد أند بينغلي " و تصفيته في 29 سبتمبر 2008 و هو المؤسسة المالية البريطانية الرابعة التي تفقد استقلاليتها منذ بداية التسليف الدولية
- (اشترى "سيتي غروب "مصرف واكوفيا رابع بنك أمريكي من حيث أصول في 29 سبتمبر 2008 بإشراف الحكومة.
- (في آيسلندا أعلنت الحكومة في 29 سبتمبر 2008 شراء 75 % من رأسمال غليتنير ثالث بنك في البلاد الذي يعاني من نقص السيولة بقيمة 600 مليون يورو
- افلاس خمس بنوك أمريكية في يوم واحد بتاريخ 2009/08/02 وتكبد خسائر بمقدار 700مليون دولار ، ومن أشهرها بنك .Mutuelle.washington.
- منذ بداية الأزمة المالية أفلست 71 بنك أمريكية حسب بيانات أوت 2009 ([7])

3-تأثير الأزمة على الاقتصاد الجزائري : ممالا شك فيه أن الاقتصاد الجزائري يعتبر من أهم الاقتصاديات الإفريقية بحكم جملة من العوامل :- طبيعة الموارد والثروات المادية التي يتميز (مــواد طاقوية و منجمية ومواد أولية هامة).

- حجم الطاقات الإنسانية والكفاءات البشرية التي يتمتع بها .
- قطاعات صناعية لا يستهان بها رغم ضرورة التطوير.
- توفر بنية شاملة وهامة : البنية المينائية و المطارية.
- توفر مساحات زراعية هامة.

ومع هذا فإن توالي الاختيارات الاقتصادية المتناقضة أحيانا والآثار السلبية لهـــا أفـــرزت أوضـــاعا اقتصادية جعلت الاقتصاد الجزائري يتميز بخصائص سلبية تساهم في إضعاف كفاءته الاندماجية فـــي الاقتصاد العالمي بحيث تحول الاقتصاد الجزائري إلى ([8]):

a– **اقتصاد مديونية :** تركز معظم السياسات الاقتصادية فيه على تسيير وإدارة أزمة المديونية من خلال بعض التوازنات النقدية والمالية الظرفية للإنعاش الاقتصادي على حساب سياسات حل الأزمة والتخفيف منها، والتي ترتكز على أولوية التوازنات الاقتصادية والاجتماعية الدائمة التي تستند إلى النمو الاقتصادي الحقيقي المطرد .

وهذا الوضع أدى إلى الفقدان التدريجي للسيادة الاقتصادية ، ومن ثم التأثير في طبيعة القرارات الاقتصادية المتخذة ، الأمر الذي يدل على حجم المصاعب التي تواجه الاستراتيجيات التأهيلية للاقتصاد الوطني التي ترتكز على السيادة وحرية القرار.فرغم انخفاض معدلات الدين والتي تعود إلى ارتفاع أسعار البترول ، فإن حجم الديون لم ينخفض إلى المستويات المرغوبة وخاصة بعد مرحلة تحرير التجارة الخارجية ،وقد بلغ حجم الديون الخارجية2200مليون دولار([9]). مازالت المديونية تشكل قيدا أساسيا مؤثرا على طبيعة التوازنات ومسار السياسات الاقتصادية. إلاأن هذه الخاصية زالت بفصل تسديد الجزائر لديونها نتيجة لارتفاع الإيرادات المالية بفعل ارتفاع أسعار البترول مع بداية العقد الأول من القرن الواحد والعشرين

b – **اقتصاد ريعي :** يقوم على استراتيجية استنزافية للثروة البترولية والغازية لا تراعي محدودية الاحتياطات وضرورة استخلافها والكفاءة في تخصيص عائداتها ، والعدالة في توزيع منافعها وحماية حقوق الأجيال اللاحقة فيها ،وإن هذا الوضع الذي يقوم على سياسة التوسع في التسويق الأولي على حساب استراتيجية التصنيع المتنامي لهذه الثروة ، جعل الاقتصاد الجزائري رهين الإيرادات الريعية المحققة في الأسواق الدولية ، وانعكاسات سياساتها الانفاقية في تنامي آليات التريبع الداخلي وآثاره السلبية. إن خاصية الاعتماد على المحروقات التي تساهم بنسبة 35%من الناتج المحلي الإجمالي الخام وتشكل 64%من الإيرادات العامة للدولة (حوالي 720مليار دينار جزائري) وحوالي 97% من إجمالي الصادرات ([10]).

C – **اقتصاد تطورت فيه آليات الفساد (انتشار السوق الموازية) ([11]):** أضحت تؤثر على حركية النشاط الاقتصادي ومجالاته وتحد من كفاءة السياسة الاقتصادية وتعطيل المنظومة القانونية والتشريعية فازدادت شبكات السوق الموازي وتنامت أحجام الثروات ، يساهم الاقتصاد غير الرسمي في تشكيل الناتج الداخلي الإجمالي عدا المحروقات 12% (حسب منتدى رؤساء المؤسسات) و35% حسب وزارة التجارة.

* مما لا شك فيه أن الاقتصاد الجزائري كغيره من الاقتصاديات العالمية سوف يتأثر بالأزمة الاقتصادية

العالمية، وإن كان بنسبة أقل مقارنة بالدول الأخرى و ذلك للأسباب التالية:

1–عدم وجود سوق مالية بالمعنى الفعلي في الجزائر.

2–عدم وجود ارتباطات مصرفية للبنوك الجزائرية مع البنوك العالمية بالشكل الذي يؤثر عليها .

3– درجة انفتاح محدودة الاقتصاد الجزائري بشكل نسبي على الاقتصاد العالمي، ذالك أن الإنتاج الجزائري لا يعتمد على التصدير باستثناء المحروقات و ذلك ما يجعله في مأمن من أي كساد قد يصيب الاقتصاد العالمي والكثير من الدول التي تعتمد على صادرات قد تتأثر بالركود والكساد في الدول المستهلكة لمنتجاتها.

4–اعتماد الحكومة الجزائرية على موازنة بسعر مرجعي يقل كثيرا عن أسعار السوق وهذا ما يجنبه أي انعكاسات في حالة انخفاض أسعار البترول.

وباعتبار أن الجزائر من الدول العربية المصدرة للبترول والذي ساهم في ارتفاع المداخيل خلال النصف الأول من سنة 2008 حسب تقرير البنك العالمي الذي أشار إلى أن الجزائر حققت نسبة نمو

هذه السنة ب % 4,9 مقابل % 3,1 سنة 2007 وقدرت نسبة النمو خارج المحروقات ب %6 وهي نتاج النفقات العمومية في قطاعات مثل البناء والخدمات المتعلقة بالبنى التحتية والهياكل القاعدية، وأشار تقرير البنك العالمي أن الجزائر تتمتع بوضع مالي مريح إذ قدر احتياطي الصرف نهاية سبتمبر من سنة 2007 ب 130 مليار دولار بزيادة قيمتها 30 مليار دولار مقارنة بنهاية 2007 ، إلا أن تراجع الأسعار بدأ يشكل بالنسبة للدول النفطية عامل ضغط مستمر وهو ما يتوقع حسبه إلى أن سنة 2009 هي آخر سنة لمخطط دعم النمو الاقتصادي الذي (15، ومع تراجع %(جند له أكثر من 150 إلى 160مليار دولار ستنتهي بنسبة نمو متواضعة تقدر ب3,8 أسعار البترول إلى أقل من 50 دولار للبرميل واستمرار تدني الأسعار وعزوف الرأسمال الأجنبي على الاستثمار في الجزائر فمن المتوقع أن تتأثر المشاريع الخاصة بالهياكل القاعدية والبنى التحتية التي تمول من قبل الدولة تدريجيا فضلا عن تأثر المداخيل الجبائية أيضا وهو ما من شأنه أن يؤثر على الاقتصاد الجزائري.

وعن تأثيرات الأزمة المالية على القطاع المصرفي فتشير التقارير الاقتصادية بأن الجزائر في منأى من تداعياتها نظرا لعدم مخاطرتها في مجال التوظيف المالي، فضلا عن عدم ارتباط بنوك الجزائر بشبكات وتعاملات خارجية رغم الخسائر المسجلة في أصول البنوك الكبرى والمقدرة من قبل بنك التسوية العالمية ب 650 مليار دولار وأكثر من 1400 مليار دولار حسب صندوق النقد الدولي، وكنتيجة للتسيير الحذر لاحتياطات الصرف الجزائرية مع غياب أي استثمار في أصول ذات مخاطر، وتفادي خسائر في رأسمال محافظ الأصول ذلك ساهم في تحقيق نسبة مردودية مقدرة ب % 4,6 عام 2007موازاة مع تخفيض قيمة المديونية الخارجية التي بلغت نهاية نوفمبر 2008 ما قيمته 3,9 مليار دولار، وأشار محافظ بنك الجزائر إلى أنه تم تقليص التزامات البنوك اتجاه الخارج التي تمثل أقل من %1من مواردها وتم التركيز على التمويل %المحلي بالدينار الجزائري بالنظر لتسجيل فوائض في الادخار تقدر بنسبة % 57,2 في 2007 و55 في 2006 و % 52 في 2005 ، وقد بلغت قيمة صندوق ضبط الموارد في نهاية نوفمبر 2008 نسبة % 40 من الناتج الوطني الخام وهو عامل يساهم في امتصاص الصدمات الخارجية الناتجة عن الأزمة، إضافة إلى أن فائض السيولة النقدية في البنوك الجزائرية قدر ب 4192 مليار دينار أي ما يعادل 58,14 مليار دولار يكفي لتمويل الإقتصاد وتغطية كافة النفقات لمدة تتجاوز السنتي(، وتعتبر توظيفات الجزائر المالية من احتياطاتها والمقدرة بحوالي 70مليار دولار بنسب متواضعة تصل % 1,5 على شكل سندات خزينة أمريكية بنسبة% 3,8 ، وتوظيفات لدى البنوك من الدرجة الأولى بعيدة عن المخاطرة.

ورغم الآثار الغير مباشر للأزمة العالمية، إلا أنه قد انعكست إيجابا على بعض الجوانب في الاقتصاد الجزائري وتمثلت في النقاط التالية:

–انخفاض أسعار العديد من السلع في السوق العالمية :فكما يؤدي نمو الاقتصاد العالمي إلى زيادة أسعار السلع فركوده يؤدي إلى انخفاض أسعار السلع في السوق العالمية، وباعتبار الجزائر بلد مستورد للسلع فالأزمة نافعة للاقتصاد على الأمد القريب.

–انخفاض تكاليف مواد الإنتاج قد يخلق ديناميكية في الاقتصاد، ومثال انهيار أسعار الحديد ساعدت قطاع العقار في الجزائر على النهوض بعد تعثره إثر ارتفاع أسعاره في السوق العالمية.

–اختلال التوازنات المالية الكبرى إن استمرت أسعار المحروقات في الانهيار .

–الركود الاقتصادي سيؤدي إلى إفلاس الكثير من الشركات و المؤسسات عبر العالم، وبقاء بعض الشركات الكبرى يؤدي إلى احتكار السوق العالمية و بالتالي رفع الأسعار مجددا.

-الأزمة الاقتصادية قد تحد من الاستثمارات الخارجية .

-تراجع التحويلات المالية بشكل ملحوظ. .

بسبب خطورة الأزمة العالمية المالية على الإقتصاد العالمي ككل كانت هناك عدة إجراءات للإنقاذ سريعة من أجل تدارك الوضع بالإضافة إلى عدة توصيات من طرف الخبراء .

ثانيا-السياسات المتبعة للإنقاذ الاقتصاديات المتضررة :

1- اضطرت البنوك المركزية و الدول إلى التدخل و الإنقاذ البنوك و تفادي انهيار الاقتصاديات حيث أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية عن نيتها في ضخ 700 مليار دولار (مخطط بولسون) و وصل البنك الأوروبي أيضا إلى غلاف قدر بـــ 120 مليار دولار ([12]).

2 - دعوة سلطة الأسواق المالية في فرنسا إلى قبول لأول مرة في تاريخها إلى تداول الصكوك الإسلامية و هي عبارة عن سندات مرتبطة بأصول ضامنة و توزيعاتها غير مؤكدة لكنها تستند إلى عامل الضمان و تخص الأرباح المحققة فعليا ([13]).

3-- أجرى المجلس الاحتياطي الإتحادي (البنك المركزي الأمريكي) تعديلا على أسعار الفائدة لتصل إلى نسبة 3% و أقل و يهدف هذا إلى تسهيل اللجوء إلى القروض المصرفية للاستثمار و حث الأفراد على الإنفاق حيث دخلت الولايات المتحدة الأمريكية في دوامة الأزمات المالية التي تستوجب في كل مرة تقليص سعر الفائدة ([14]) .

4-لجوء الحكومات إلى التأميمات المتتالية للبنوك و المصارف من أجل إنقاذ الإقتصاد الوطني .

5- قرر صندوق النقد الدولي تفعيل آلية طوارئ خاصة للتعامل مع الازمة التي تعصف بالأسواق حيث قال دومينيك ستر وسكان أنه من شأن هذه الآلية إتاحة الفرصة للتدخل السريع لمساعدة الدول التي تعاني من مشاكل في السيولة([15]).

6-مزيد من الشفافية فى منتجات الدين وأهمها المشتقات المالية .

7-مزيد من التنظيم والرقابة .

8-وضع قواعد حسابية جديدة لتقويم الاصول لا تسمح بتضخيمها وبالتالى تضخيم الاستدانة عليها.

9-مكافحة فساد مؤسسات التقييم Rating والتى أصابها فساد خطير رغم انهيار شركات parmalat &Enron &World com وفى هذا الصدد ذكرت أسماء أكبر وكالات التقييم.

10-العودة إلى قواعد التسليف المصرفي التقليدي - وهى أعرف عميلك ولا تقرضه أكثر مما لا يمكنه تسديده (فى أمريكا وانجلترا يقرضون أصحاب العقارات 125% و 130% من قيمة عقاراتهم، بينما فى فرنسا والمانيا وبلجيكا وغيرها لا يقرضون أكثر من 50% - 60%) ولهذا السبب جاءت المشكلة من انتقال صكوك الرهن العقارى الامريكية الى محافظ بعض البنوك الكبيرة فى أمريكا ثم أوربا والتى دفعها الجشع لزيادة استثماراتها بشراء هذه "الديون السامة" كما أسماها قانون التدخل الذى اجازه الكونغرس الامريكى .

11-ضرورة فرض ضوابط على استعمال أموال الضرائب التى استعملت لانقاذ البنوك عن طريق تسليفها بربح.. واستعمالها لانعاش الحالة الاقتصادية (التسليف مباشرة لعناصر الاقتصاد الحقيقى من طالبى شراء المنازل والعربات وقروض تشغيل الشركات الصغيرة والمتوسطة).. وعدم صرف ربح لاصحاب رؤوس أموال هذه البنوك Dividend قبل استعادة اموال دافع الضرائب وعدم صرف حوافز لقادة المصارف الذين تصرفوا بعدم مسئولية أ وفصلهم. وقد تم فعلاً ابعادهم بسرعة خيالية وأصبحوا كبش فداء للنظام الذى سوف يستمر.

*رغم كل الإجراءات المتبعة من سياسة ضخ الأموال في الأسواق المالية وتخفيض أسعار الصرف إلى مستويات جد متدنية(صفر)، إلا أن الأزمة استمرت وتوسعت .

استمرت انهيارات أسواق المال العالمية على الرغم من الجهود الدولية المكثفة لاحتواء الأزمة المالية العالمية .

فقد إفتتحت في بداية شهر سبتمبر2008 كل البورصات الأوروبية على هبوط مع بداية عمليات التداول و سجلت كل من بورصتي لندن و فرانكفورت خسائر تجاوزت 10 في المائة و بورصة باريس أكثر من 9 في المائة ،و خسرت البورصات الأوروبية الأخرى بين 4 في المائة إلى 8 في المائة .

أما في روسيا فقد أمرت سلطات تنظيم الأسواق المالية عدم فتح بورصتي موسكو RTS و "ميسكس " في أوقات عملها الاعتيادية لحين إشعار آخر .

و سبقت هذه الافتتاحات في بورصات أوروبا افتتاحات سيئة الأداء لأسواق الأسهم و الأوراق المالية في آسيا و التي باشرت تداولاتها على انخفاض كبير و ذلك عقب انهيار أسعار الأسهم في السوق الأمريكية لأدنى مستوياتها منذ خمس سنوات .

في غضون ذلك انخفضت أسعار النفط خمسة دولارات للبرميل لتسجيل أدنى مستوياتها منذ عام تحت وطأة توقعات بأن الطلب العالمي على النفط سينخفض إذا دفعت الأزمة المالية الاقتصاد العالمي إلى الكساد.

و سجل الخام الأمريكي الخفيف أدنى مستوى له عند سعر 81 دولارا و 13 سنتا للبرميل صندوق النقد يتحرك .و قد أجمع المحللون الماليون في كل من اليابان و الولايات المتحدة و بريطانيا على أن ما تشهده الأسواق المالية الآسيوية و الأوروبية و الأمريكية هي حالة من ذعر التي تسيطر على الجميع و تدفعهم إلى بيع أسهمهم من أجل تجنب مزيدا من الخسائر في المستقبل.

و بالرغم من الخطوات التي أقدمت عليها الحكومات الغربية و المصارف المركزية الأوروبية و الآسيوية و الأمريكية خفض أسعار الفائدة إلا أن المستثمرين مازالوا خائفين من أن تتطور الأزمة العالمية إلى كساد عالمي([16]).

و حاول وزراء المالية و حكام البنوك المركزية في دول مجموعة السبع و هي ألمانيا و كندا و الولايات المتحدة و فرنسا و إيطاليا و اليابان و بريطانيا في اجتماعهم في شهر جوان 2009إيجاد معالجات للأزمة المالية وذلك بضخ أموال معتبرة في اقتصادياتها للحد من الأزمة لكنها واصلت زعزعة العالم من دون أن يلوح في الأفق أي مخرج حتى الآن.

من الاستعراض السابق نستطيع ان نستنتج الآتى:

1) إن السبب في الأزمة اخلاقى. وبالنسبة لنا في الفكر الاسلامى هناك مسوغ اساسى للتدخل لللجم وكبح جماح الاستعمال غير الاخلاقى للأموال فى غير ما شرعه الله وبعض طرق الاستعمال المشروعة والخالية من المغشي والتدليس والغرر والجهالة (المشتقات فيها غرر اساسى وهو أنها تبيع المستقبل!) ذلك أن المال فى الإسلام هو مال الله .. والآخرين (مدراء بنوك – بنوك مركزية – حكومات) هم مستخلفين فيه.. ولهذا فان مسوغ التدخل موجود ومقبول ولا يحتاج لتشديد رقابة).

2) مقتضى العدالة إن يستوي في المخاطرة الطرفان رأس المال والعمل.. وليس أحداهما وهذا هو عقد التعامل الرئيسي فى النظام التمويلي الاسلامى والمعروف بعقد المضاربة الشرعية وما يجرى به العمل في العالم الرأسمالي يجب أن يتعدل أساسا لإحقاق العدالة الطبيعية وهى أن يتحمل طرفا التعامل الخسارة إذا تمت بغير تعدٍ او تقصير.

3) إن الديون الربوية التى لا تسندها أصول هي أسس البلاء. أما الدين الذي تتوسطه أصول فهو مسموح به بضوابط شديدة وهذا يفسر لماذا التشديد في البيع أن يكون ظاهراً (الشفافية) وفى المجلس (يداً بيد بين وهاء بهاء) إلا ان تكون تجاره غير حاضرة ترتضوها فهذه يسرى عليها ترتيب الدين.

4) بيع الدين محرم بالإجماع إلا إن يكون بنفس قيمته أى بدون خصم ولهذا يستحيل نقله (بعد تصكيكه) إلى آخرين إذ لا فائدة لهم في ذلك طالما لم يحصلوا عليه بقيمة مخفضة.

5) ان بيع ما لا تملك ممنوع تماماً ولهذا يستحيل ان تبيع ديون (حتى بمثل ثمنها) الا اذا تملكها أولاً .. ولهذا لجأت بلاد عديدة الآن لمنع البيع قصير الأجل والشراء طويل الأجل وهو ما شجع المضاربة فى الديون وخرب الاسواق والذمم وأدى الى أن يضخم المتأجرون سوق المشتقات الى هذا الحجم الغريب.

6) ان الدين الربوى لا تقوم له قائمة اذا اختفى سعر الفائدة [الربا] فانهاء أو الغاء الربا هو الحل الجذرى لإنهاء الديون الربوية.. ولعل هذه هى بعض حكمة تحريم الربا.

7) ان مفهوم النظرة الى ميسرة – التعامل الاخلاقى مع الزمن اساسى لتنظيم التعامل المصرفى الاسلامى.. فاذا كان الركود والافلاس Insolvency وغيرها ترسيها مفاهيم حسلبية محددة وضعها بشر.. وهدفها هو حماية طرف واحد – الطرف الدائن) فان مفهومنا للزمن غير ذلك.. والذى يولد الزعر هو معرفة ان حكم اعدام ينتظر هذا البنك او تلك الدولة اذا وصل يوم الحساب (نهاية الربع الثانى او الثالث حسب القواعد المحاسبية المفروضة) دون سداد.. اما اذا تم التقيد بالضابط الاخلاقى [النظره الى ميسره] فان الأمر سيتغير تماماً ويختفى الذعر الذى يهبط بالاسواق المالية ثم بالحركة الاقتصادية دونما مبرر.

8) ان اختصار كل التعاملات فى آلية حسابية واحدة (سعر الفائدة) هو خطا جسيم فكل عملية او منشط يعامل بآلية مختلفة من آليات قسمة الربح فى سوق المنتجات الاسلامية التى تتدرج من القرض الحسن (بدون أى تكلفة تمويل لطالب المال، كما ينبغى عليه الحال فى التمويل الأصغر) الى قسمة الارباح باى نسبة يتم التراضى عليها.فى حالات المضاربة والمشاركة وعقود قسمة الانتاج فى الزراعة كالمزارعة والمساقاه ولهذا كان التعامل الرئيسى فى التمويل الاسلامى هو عقد المضاربة وتفريعاته وتنوعاته أما عقد المرابحة والايجارة والبيع الاجل التى يظهر لها هامش ربح محدد فانها تنتج ديوناً تجارية لانها تبدل سلعاً أو خدمات بنقود فى حدود قيمتها الحقيقية زائداً هامش الربح ويتم ذلك بشفافية تامة.

9) ان الممول فى الاقتصاد الاسلامى عن طريق المضاربة هو الخاسر لماله اذا فشل العمل عن تعد أو تقصير ولهذا فانه يمول بمسئولية كبيرة.. وبحرص تام، عكس ما يحدث فى النظام الرأسمالى الذى يشجع على تعظيم الربح دون أى اعتبار اخلاقى او عملي طالما ان الربح سيكون له– وكذلك الحوافز– ويبوء العميل بالدين.

10) إن ضمان الودائع – الذى لجأت اليه الدول أخيراً لتهيئة الأسواق لا ينشأ فى الظروف العادية لان الودائع فى النظام المصرفى الاسلامى غير مضمونة ويعرف هذا تماماً المودع عند فتح حساب الوديعة. ولكن يجوز لطرف ثالث – الدولة – ان تتبرع بالضمان فى حدود وشروط.

<u>ثالثا–اقتصاد المشاركة آلية لحل الأزمة المالية .</u>

إن السياسات المتبعة للخروج من الأزمة المالية مع مرور الوقت أثبتت عدم فعاليتها ، نظرا لاعتمادها على أسس غير أخلاقية وغير شرعية ، ولهذا فإن الحاجة ملحة للبحث عن آليات وأساليب بدون فوائد مسبقة وبلا ضمانات مرهقة وبأقل التكاليف يتم في إطارها حماية الاقتصاد الوطني ،وعليه فاقتصاد المشاركة أداة أثبتت كفاءتها للتخلص من الأزمة.

<u>1–مفهوم اقتصاد المشاركة :</u> يعرف الفقهاء المسلمون الشركة بأنها تعاقد بين إثنين أو أكثر على العمل للكسب بواسطة الأعمال أو الأموال ، ليكون الربح بينهم حسب الاتفاق .

و المشاركة مشروعة بالكتاب و السنة لقوله تعالى :" **إن كثيرا من الخلفاء ليبغي بعضهم على بعض إلا الذين آمنوا و عملوا الصالحات و قليل ماهم** " .

و روي عن رسول الله الكريم – صلى الله عليه و سلم – أنه قال فيما يرويه عن ربه عز و جل :" **أنا ثالث الشريكين ما لم يخن أحدهما صاحبه ، فإذا خانه خرجت من بينهما** " رواه أبو داود .

إذا فالمشاركة التفاعل الذي يحصل بين اثنين ومنه المضاربة والمزارعة والمعاملة والمرابحة والمكاتبة والمزايدة

فاقتصاد المشاركة تنظيم اقتصادي يستبعد التعامل بسعر الفائدة ، فهو بذلك يلغي المكاسب المضمونة والمبيعات الغير المملوكة ، ويعتبر المخاطرة هي أصل الاستثمار ومحرك التنمية([17]).
وفي ظل اقتصاد المشاركة يتحقق التوازن تلقائيا بفضل تفاعل قواه الذاتية دون أي تدخل خارجي ، ويحدث هذا التوازن حين يتعادل المعروض من المدخرات مع الحجم المطلوب من الاستثمارات ، وأن تكون تلك المدخرات هي الوسيلة لعرض الأموال ، بشرط أن يكون الاستثمار هو الوسيلة الوحيدة للطب عليها ....فالاستثمار يعمل بما هو متاح أمامه ، وعلى هذا فكل أموال الادخار سوف تستثمر عن آخرها ، وتدر في نهايتها عوائدها فتقوم بتوزيعها التوزيع العادل حسب مساهمة كل عامل من عوامل الإنتاج في تكوين الثمرة([18]).

فضلا على ذلك فإن كل آلياته تعمل في حركة ديناميكية متوازنة دون الاعتماد على سعر الفائدة في توجيه دفته ، وفي نفس الوقت سيكون منأى عن الأضرار.

كما يعتمد على العدالة الاجتماعية والاقتصادية وما تقتضيه من تكافل بين الطبقات الاجتماعية وتكامل بين أشكال الملكية ، وتوازن في إشباع الحاجات الروحية والمادية .

كما يستهدف اقتصاد المشاركة (إشباع حاجات الإنسان الأصلية ، وذلك في إطار من القيم و السلوكيات الحسنة ، والتي تتفاعل مع بعضها البعض ، فتولد توازنا دائما بين الفرد والمجتمع من حيث مصالح كل منها ونشاطه) ([19]).

إذن في اقتصاد المشاركة تتم ممارسة النشاط الاقتصادي ضمن إطار إجتماعي اقتصادي يضمن التخصيص الكفء للموارد والتوزيع العادل للثروة في آن واحد.

2- صور اقتصاد المشاركة : يرى الاقتصاديون أن اقتصاد المشاركة تتعدد صوره وهي([20]) :

a -اعتدال وتوسط خصائص التنظيم .
b -تكافل وتضامن فئات المجتمع .
c -انسجام وتفاعل الجماهير مع منهج التنمية .
d - اشتراك عناصر الإنتاج في التنمية .
e - الانفتاح والتعامل مع العالم الخارجي.

3-مبادئ اقتصاد المشاركة : يرتكز على جملة من المبادئ ([21]) :

1- بناء نظام اقتصاد المشاركة على أسس عقائدية قائمة على تصور عام للكون والإنسان ، من مقتضاها أن الإنسان مستخلف في هذه الأرض لعمارتها واستثمار خيراتها، وأن كل ما خلق الله في هذه الأرض وهذا الكون مسخر للإنسان مذلل له ليتمكن من تحقيق هذا الاستخلاف.قال الله تعالى :**< وإذ قال ربك للملائكة إني جاعل في الأرض خليفة >*** وقال أيضا **< أمن يجيب المضطر إذا دعاه ويكشف السوء ويجعلكم خلفاء في الأرض>***، وفي الحديث عن أبي سعيد الخذري أن رسول الله (ص) قال : <إن الدنيا حلوة خضرة أن الله مستخلفكم فيها فناظرة كيف تعملون>* ويقول الله تعالى :**< هو الذي جعل لكم الأرض ذلولا فامشوا في مناكبها وكلوا من رزقه وإليه النشور >*** وإلى غير ذلك من الآيات القرآنية الكريمة .

2- كما يعتبر الإسلام النشاط الاقتصادي بمراحله المختلفة (إنتاجا- توزيعا-استهلاكا) وسيلة لتحقيق غاية أعظم وهي شكر الله على نعمه بما في ذلك أداء حقوق هذا الاستخلاف.إن الغاية وراء ذلك كله هو إرضاء بعمل الخير وبشكره على نعمه ومراعاة حقوقه وحقوق عباده وقد لخص الله هذا في قوله : **<وابتغ فيما أتاك الله الدارة الآخرة ولا تنس نصيبك من الدنيا وأحسن كما ا حسن الله إليك>*** وذم النبي (ص) من يجعل الكسب غاية لذاته فقال : < تعس عبد الدينار ، تعس عبد الدرهم > رواه ابن ماجه .

وأن ما انتفع به الإنسان نتيجة عمله وسعيه لايعطيه امتيازا خاصا كما لايلحق الفقر نقصا في شأنه أو سلبا لحقوقه الاجتماعية، بل نظرة الإسلام إلى الناس تنبع من قوله تعالى :**<إن أكرمكم عند الله أتقاكم>***

3- الوصول لأهداف أخلاقية بدلا من هدف الإنتاج والربح المادي ، وجعل الدوافع الأخلاقية محركات للنظام لأن الفرد المسلم في تعامله مع الآخرين ينظر إلى رقابة الله عليه في هذا التعامل ،ويرجو رضاه قبل أن ينظر إلى الفائدة والربح المادي. ينبع اهتمام الإسلام بالجانب الأخلاقي من اهتمامه بالعامل النفسي خلال الطريقة التي يضعها لتحقيق أهدافه.وفي هذا المجال يقول الرسول الأعظم (ص) : < رحم الله عبدا سمحا إذا باع ، سمحا إذا اشترى ،سمحا إذا قضى ، سمحا إذا اقتضى > رواه البخاري.ويقول <إن أطيب الكسب كسب التجار الذين إذا حدثوا لم يكذبوا ، وإذا ائتمنوا لم يخونوا ، وإذا وعدوا لم يخلفوا ،وإذا اشتروا لم يذموا ، وإذا باعوا لم يضروا ، وإن كان عليهم لم يماطلوا، وإن كان لهم لم يعسروا> رواه البيهقي*.

4- بناء نظام اقتصاد المشاركة على قواعد كلية ثابتة وفروع مرنة تتغير وفق الظروف والأوقات، وتسهر السلطات على تطبيق هذه القواعد وتتدخل في المجال كلما استدعى الأمر ذلك.

5- إقامة التوازن بين حرية الأفراد ومصلحة المجتمع ، وإقامة الأحكام والنظم على أساس العدالة وتكافؤ الفرص.

6- المشكلة الاقتصادية الأساسية في الإسلام هي مشكلة الفقر ، وقد حارب الإسلام الفقر حربا لاهوادة فيها حيث قال علي بن أبي طالب (كرم الله وجهه):- لو كان الفقر إنسانا لقتلته-. ويرى الإسلام أن سبب المشكلة الاقتصادية الأساسي ليس الندرة ولكنه سوء التوزيع .ففي حين يصاب البعض بالتخمة لا يجد آخرون لقمة العيش .وكما جاء في الأثر :- ما جاع فقير إلا بتخمة غني-.

7- يبنى النظام النقدي والمصرفي الإسلامي على أسس تختلف تماما عن النظم الحديثة التي تعتمد أساسا على الربا ، فالإسلام يرى الربا شر الفرد والمجتمع يحرم التعامل به ، ولكنه في مقابل ذلك يطرح البديل عن النظام الربوي والذي يتمثل أساسا في نظام المشاركة والمضاربة وغيرها.

8- مبدأ الملكية المزدوجة : بمعنى الازدواجية بين الملكية الخاصة وفقا القوانين المنظمة للمجتمع ، والمالكية العامة للدولة لتسيير المرافق ذات المصلحة العامة.

9- مبدأ الحرية المقيدة تتمثل في السماح للأفراد بممارسة النشاط الاقتصادي بحرية محدودة بقيم معنوية وأخلاقية . فالحرية تحدد بمغيرين اثنين :

- تحديد ذاتي : ينبع من أعماق النفس ، فهو يؤثر إيجابا في ضمان أعمال البر والإحسان .

- يقوم على المبدإ القائل (لاحرية للشخص فيما نصت عليه الشريعة المقدسة من ألوان النشاطات التي تتعارض مع المثل والغايات التي يؤمن الإسلام بها وبضرورتها ،إذا طبق هذا المبدأ على النحو التالي: - النص على المنع على مجموعة من النشاطات الاقتصادية والاجتماعية المعيقة لتطور المجتمع والقيم التي يتبناها الإسلام كالربا والاحتكار .- إشراف ولي الأمر على النشاط العام وتدخل الدولة لحماية المصالح وذلك بالحد من حريات الأفراد فيما يمارسون منن أعمال وذلك لتحقيق العدالة الاجتماعية ([22]).

10-مبدأ العدالة الاجتماعية : تتجسد في مختلف مجالات النشاط الاقتصادي من :

- انتاج حيث تتطلب العدالة تحقيق الكفاءة في عمليات إنتاج السلع والخدمات بما يحول دون التبذير أو التقشف في استخدام الموارد بما يرفع مستوى الانتاجية تبعا لذلك.

- التوزيع تتطلب العدالة التقويم الصحيح لعوائد عوامل الإنتاج دون شبهة الاستغلال أو التأخير في دفعها لمستحقيها اقتداء بقول الرسول الأعظم (ص) " أعطوا الأجير أجره قبل أن يجف عرقة ".
- التبادل تتطلب البعد عن الغش في القياس ، وفرض السعر العادل بعيدا عن شبهة الاحتكار ، وقد جاء الحديث في هذا الصدد "الجالب مرزوق والمحتكر ملعون".

4-<u>خصائص اقتصاد المشاركة</u> :يمتز اقتصاد المشاركة بجملة من الخصائص ينفرد بها عن الاقتصاديات الوضعية ولعل أهمها :

<u>A -المال لله والإنسان مستخلف فيه</u> : فمبدأ الاستخلاف مقرر في القرآن أصلا في مهمة الإنسان لقولة عز وجل **"وإذ قال ربك للملائكة إني جاعل في الأرض خليفة "** ([23]) ، فمالك الحقيقي والتصرف المطلق إنما لله وحده سبحانه وتعالى.

كما يجابه البشر بحقيقة الملكية وأنها لله أصالة وللإنسان خلافة لقولة عز وجل " **وأنفقوا مما جعلنكم مستخلفين فيه** " ([24]). حين يريد تنظيم الإنفاق فين كيفية توزيع الأموال لقوله عز وجل **" ولا تؤتوا السفهاء أموالكم التي جعل الله لكم قياما ."** ([25]) ، فعلى الإنسان أن يستعمل هذا المال في طاعة الله وعبادته ، ومن مفهوم الاستخلاف أيضا أن يسعى الإنسان إلى العمل وطلب الرزق وعمارة الأرض.

<u>B- مراعاة الحلال والحرام</u> : كما حدد الإسلام الطرق المشروعة لاكتساب المال وتملكه ، فالقاعدة العامة في الكسب **أن** الإسلام لايبيح لأبنائه أن يكتسبوا المال كيفما شاءوا بأي طريق أرادوا بل يفرق بين الطرق المشروعة لاكتساب المعاش نظرا للمصلحة العامة ، وهذا التفريق يقوم على المبدأ الكلي القائل بأن جميع الطرق لاكتساب المال الذي لا يحصل المنفعة فيها الفرد إلا بخسارة غيره غير مشروعة ، وأن الطرق التي يتبادل فيها الأفراد المنفعة فيها بينهم بالتراضي والعدل مشروعة ([26]).

فقد وسع الإسلام مجالات الكسب عن طريق تنويع الكسب للمال وتكثيرها ليتيح للحوافز الفرية فرصة واسعة جدا للتصرف والتوصل إلى الكسب ، فتتسع ميادين العمل ويصبح النقد أكثر حركة ، ومنه تحقق الرخاء وتقدم حلولا لأي أزمة اقتصادية.

ومن هنا نستقرئ أن الشرع اشترط في مشروعية الكسب أحد الأمرين :
- أن يكون الربح مقابل عمل .
- أن الغنم بالغنم أعني أن يكون الربح مقابل تحمل الخسارة لو حدث أن وقعت في البيوع مثلا ولتحقيق ذلك حرم الشرع كل وسيلة من وسائل الكسب التي لا تستوفي أحد الوصفين فحرم السرقة والاحتكار والإسراف والغش ، وحرم اكتناز المال وبمعنى أوضح فإن اقتصاد المشاركة يفرض أن يكون جميع رأس المال مستغلا.

<u>C -الشمولية – المسؤولية – الواقعية:</u> فالشمولية تتجلى في كافة الاحتياجات البشرية ، بمعنى توفير ضروريات الحياة من ماكل ومشرب ومسكن وتعليم ورعاية صحية وحرية تعبير ، التي تساعد الإنسان على تطوير طاقاته والمساهمة في مجهود الجماعي .

فاقتصاد المشاركة يربط بين المال والعمل وبين القيم الأخلاقية ([27]) ،والرقي بالقيم الأخلاقية مثل الأخوة والصدق والعدالة ولذلك يعد اقتصادا هادفا بمعنى أنه يجمع بين العقيدة والأخلاق.

أما المسؤولية في الإسلام واضح جدا فالكل مسؤول في إطار الدائرة أو الشريحة التي ينتمي إليها كما الأفراد ولذلك نجد أن مسؤولية الفرد تتعدى من الإطار الفردي إلى الإطار الجماعي ، ،وهذا التوافق بين مصلحة الفرد والمجتمع وتحديد حالات تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي ويمنع إلحاق الضرر بهما.

والواقعية يستمد مقوماته من متطلبات الواقع الذي يجب أن يكون عليه الإنسان في حياته ، وتبدو هذه الواقعية كذلك في نظرته للفرد المستمدة من إمكانياته وظروف بيئته ولا يحمله من التكاليف إلا يطيق.

لقوله عز وجل :" **لايكلف الله نفسا إلا وسعها**" ([28]).

كذلك لايقبل من الإنسان القادر على الكسب والتعطل عن العمل وإنما يفرض عليه السعي ويقدم لــه العون ويرشده إلى اليد العليا خير من اليد السفلى ، وأن المؤمن القوي خير وأحب إلى الله من المؤمن الضعيف ، حتى يحقق لنفسه حياة عزيزة تغنيه عن المذلة والمسكنة.

5-طرق التمويل في اقتصاد المشاركة : إن صيغ التمويل تتميز بخصائص تجعلهــا مســتوفية لمعايير التمويل السليم:

- طاعة الله سبحانه وتعالى وخلوه من الربا والظلم.
- تعمل في الاقتصاد الحقيقي بالمساهمة المباشرة في إنتاج وتوزيع السلع والخدمات .
- تلغي أثر التضخم ذاتيا لارتباطها بتمويل إنتاج السلع وتوزيعها .
- التوزيع المناسب للمنافع و المخاطر بين طرفي العملية .
- تؤكد على البعد الاجتماعي والأخلاقي .
- متعددة ومتنوعة بما يناسب حاجة المتمولين وظروفهم .

أما صيغ التمويل فعديدة ومتنوعة وإليك بعضا منها على سبيل المثال :

1-صيغ قائمة على البر والإحسان : القرض الحسن -الهبات والمنح-الزكاة-الوقف.

2- صيغ قائمة على المشاركة في عائد الاستثمار : المشاركة - المضاربة -المزارعة - المساقاة.

3-صيغ قائمة على الدين التجاري: البيع لأجل وعلى أقساط-بيع الســلم-الاستصــناع- الإجــارة المنتهية بالتمليك.

رابعا :الخاتمة

من خلال تحليلنا الأزمة المالية لسنة 2008 واقتصاد المشاركة يمكن الخروج بجملة من النتائج:

1-الأزمة المالية الحالية بينت محدودية النظم الاقتصادية الوضعية في حل الكثير من مشاكل الإنسانية .

2- إن أساس التقدم الاقتصادي يرتكز بالدرجة الأولى على الاقتصاد الحقيقي. وبتالى فان اقتصاديات المبنية على المضاربة تؤدي إلى أزمات مختلفة.

3- إن الدراسات الاقتصادية الكمية التي ازدهرت في النصف الثاني من القرن العشرين (كالنماذج الاقتصادية - الاقتصاد القياسي -بحوث العمليات وغيرها) أظهرت محدوديتها في التنبؤ بالأزمات.

4 - أصبح المال في الاقتصاد الطفيلي وسيلة لجمع المزيد من المال فاقدا لوظائفه الرئيسية في كونه مقياسا للتبادل ومخزونا للقيمة ووسيلة للدفع، ليصبح سلعة كغيره من السلع الأخرى.

5-أن اقتصاد المشاركة قد يكون أنسب الحلول القادمة وأن في تطبيقه علاجا لما يعانيه العالم من أزمة مالية طاحنة، فقد خلص خبراء في الاتحاد الأوروبي من خلال دراسات إلى أن اقتصاد المشاركة يختلف عن النظام الاشتراكي من خلال سماحه بالتملك ويختلف عن النظام الرأسمالي من خلال منعه للانفراد بالسيطرة على السوق ومنعه للثراء الفاحش معتبرينه نظاما وسطا.

6-إن الأزمة المالية أزمة أخلاقية لآن النظام الرأسمالي يعتمد على الجانب المادي متناسيا الجانبي المعنوي والأخلاقي .

7-أثرت الأزمة الاقتصادية بشكل واضح على جميع الاقتصاديات (المتقدمة والنامية) وأدخلت الاقتصاد العالمي في ركود.

*بعد بيان أهم النتائج التي توصلنا إليها يجدر بنا تقديم جملة من التوصيات :

1-توسيع العمل بالبنوك الإسلامية.

2-اعتماد اقتصاد المشاركة كآلية لحماية الاقتصاد الوطني من الأزمات الاقتصادية .

3- الاهتمام بالبحوث الاقتصادية الإسلامية ومحاولة تكيفها وتطبيقها .

4-توخي الحيطة والحذر والانضباط في المعاملات المصرفية.

5–توسيع النشاطات الائتمانية الموجهة للاقتصاد الحقيقي باعتباره الركيزة الوحيدة لخلق الثروة بدلا من اقتصاد المضاربة .

* وفي ألأخير نتمنى أننا ألقينا نظرة وجيزة ومتواضعة عن أهمية اقتصاد المشاركة وآلياته لحماية الاقتصاد الوطني من ألازمة المالية ، ويبقى المجال مفتوحا أمام الباحثين .

الهـــــــــوامش

1–عبدا لرحيم حمدي –الأزمة المالية العالمية وأثرها على الفكر الاقتصادي الإسلامي – الخرطوم – أكتوبر 2008 ص.03

2– هيل عجمي الجميل– مجلة جامعة دمشق المجلد التاسع عشر العدد الأول 2003 ص281

3- Barthalon Eric, Crises financières: Revue problèmes économiques, n° 2595 , 1998

4- إبراهيم علواش، "نحو فهم منهجي للأزمة المالية العالمية"، مقال منشور على الموقع الإلكتروني(: www.aljazeera.net/ le 10/11/2008

5–عبد الله شحاتة،"الأزمة المالية :المفهوم والأسباب"، مقال منشور على الإنترنت على الموقع الإلكتروني (www. isegs.com/forum/ بتاريخ 2009/07/20

6– http://www.djelfa.info/vb/showthread.php? T=68899

7– موقع الجزيرة نت www.aljazeera.net بياريخ 02009/08/10

8– مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة فرحات عباس سطيف –الجزائر، عدد01سنة2002 ،د/صالح صالحي الآثار المتوقعة لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة.ص50

9– المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي لجنة التقويم ، الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الأول من سنة 2003 ص129،ص (123–124–125).

10– مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة فرحات عباس سطيف –الجزائر، عدد01سنة2002 مرجع سابق -ذكره ص51.

11– المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي لجنة التقويم ، الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الأول من سنة 2003 ص (123–124–125).

12– عبد الدجيد بوزيدي : كيف ستؤثر الأزمة المالية العالمية على الجزائر ؟ جريدة الشروق العدد 2451 2008/11/9 الجزائر ص 21.

13– بشير مصطفى : أمام إنهيار البورصات بعودة من باريس لتداول الصكوك الإسلامية جريدة الشروق العدد 2425. 2008/10/9 الجزائر ص 20

14– www.aljazeera.net 6/11/2008

15– http://azmah.wordpress.com/2008/10/10:

16– http://azmah.wordpress.com/2008/10/10

17–يوسف كامل محمد –المصرفية الإسلامية ، الأساس الفكري –دار الوفاء –مصر 1996–ص35

18–ممدوح مراد الاقتصاد والفائدة ، النهضة للطباعة والنشر القاهرة ،1995 ص.194

19– حسين شحاته– المنهج الإسلامي للإصلاح الاقتصادي – دار الطباعة والنشر القاهرة 1993. ص 14.

20–جمال لعمارة اقتصاد المشاركة –نظام اقتصادي بديل لاقتصاد السوق – مركز الإعلام العرب –الجيزة القاهرة 2000، ص 62

21– رشيد حيمران –مبادئ الاقتصاد وعوامل التنمية في الإسلام–دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع– الجزائر2003– ص35

22–محمد الشوكاني ، نيل الأوطار ، الجزء الخامس – الطبعة الأولى ، دار الجيل بيرقت 1976 ، ص76

23–القرآن الكريم سورة البقرة الآية 29.

24– القرآن الكريم سورة الحديد الآية 06

25– القرآن الكريم سورة النساء الآية 04

26– يوسف القرضاوي –الحلال والحرام في الإسلام ، مكتبة دار الهدي – الجزائر 1983، ص 122

27– أحمد النجار –المدخل إلى النظرية الاقتصادية في المنهج الإسلامي ، دار الفكر ، الطبعة الثانية ، مصر ، 1974 ، ص 40

28–القرآن الكريم سورة البقرة الآية 286